دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	علاقة النظم السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية و الاردن بالمجتمع المدني
المصدر:	مجلة جامعة الأقصى - سلسلة العلوم الإنسانية
الناشر:	جامعة الأقصى
المؤلف الرئيسي:	العيلة، رياض علي
المجلد/العدد:	مج 10, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2006
الشهر:	كانون الثاني
الصفحات:	125 - 152
رقم MD:	507570
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	السلطة الفلسطينية، الاردن ، النظم السياسية ، المجتمع المدني
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/507570

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

علاقة النظم السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية والأردن بالمجتمع المدني

د. رياض علي العيلة *

الملخص

حاولت هذه الدراسة تشخيص حالة المجتمع المدني كممارسة فعلية في الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، مع اعتبار عدم الاختلاف النوعي عن بقية البلدان العربية، حيث تتمثل الفروق في المعطيات والدرجة، وقد بينت الدراسة أهمية تطور العلاقة بين المؤسسات غير الرسمية والفئات الاجتماعية المحكومة بقوانين استثنائية تتحكم في مقدراتها وتوجيهاتها نحو المشاركة السياسية، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة شائكة بين هذه المؤسسات والنظم السياسية المستندة في شرعيتها بالخارج، سواء في تاريخيتها أو رسم علاقاتها المعاصرة.

ABSTRACT

The Relationship of the Political Systems with the Civil Society In the Palestinian National Authority & Jordan

This study attempted to diagnose the status of the civil society as an actual practice in Jordan and the Palestinian National Authority, taking into consideration the non-qualitative difference from other Arab countries, in which these differences are represented in data and degree. The study highlighted the development of the relation between the unofficial institutions and the social sectors that governed by exceptional laws which rule its capabilities and directives towards political participation. The study also concluded that there is a thorny relation between these institutions and the political systems, which derives its legitimacy from the outside, either historically or in terms of shaping its contemporary relations.

* قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الأزهر – غزة – فلسطين.

المقدمة:

اكتسبت إشكالية المجتمع المدني، وما تزال، أهمية خاصة لدى البـــاحثين فـــي العلـــوم الإنسانية عامة وعلم السياسة بصفة خاصة، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب، أهمها: التغيرات التي حدثت على المستوى العالمي، وما أدت إليه مـــن رواج لمقـــولتي "الديمقراطيـــة" و"حقـــوق الإنسان"، وما فرضته من ضرورة البحث عن علاقة مغايرة مع النظم السياسية القائمـــة، ســـواء على الإطار المؤسس أو الفاعلية الفردية، إلى جانب التطور الحاصل في الوسائل التي اســـتمدتها النظم السياسية لترسيخ وضعيتها المتمايزة والقدرة على التحكم في مقدرات المحكومين، بالإضافة إلى تغير علاقات الارتباط بين أصحاب النفوذ (السلطة) وأصحاب الثروة (الاقتـــصاديين) وفـــق المصلحة الخاصة على حساب الجماعات الأخرى.

وعلى الرغم من أن فكرة "المجتمع المدني" تعود، نظريا، إلى وجهات النظر التي قدمها كل من "جون لوك" و"توماس هوبز" و"جان جاك روسو" في ثنايا ما يُعرف في أدبيات علم الاجتماع السياسي بنظرية "العقد الاجتماعي" (محمد:1984:ص212)، حيث يعرف برتراند بادي في كتابه sociologie politique المجتمع المدني بأنه "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الدولة ". (B. Bertrand: 1997: p. 105) ومن جهته يعطي هيجل عند تعريفه للمجتمع المدني الأولوية من حيث النشأة للدولة. ثم يأتي المجتمع المدني في مرحلة ثانية من حيث الواقع، حيث يقول: " ينتهي تطور الحياة عبر تقسيم المجتمع المدني، إلى الدولة التي تمثل الأساس الحقيقي لهذا المجتمع، ويشكل هذا التطور لوحده البرهنة العلمية على مفهوم الدولة. ولهذا فإن الدولة على العموم، وفي الواقع هى بالأحرى ما هو أولي ما دام أن الأسرة تتحول إلى المجتمع المدني في أحضان الدولة فقط، كما أن فكرة الدولة ذاتها هي التي تنقسم إلى هاتين المرحلتين. (Hegel: 1975: P 256)

وكذلك ما طرحه "أنطونيو جرامشي" (جرامشي:1991:ص115). إلا أنه على مستوى الواقع تعود فكرة "المجتمع المدني" إلى الأحداث السياسية التي شهدتها أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وعلى المستوى العربي يُعد الاهتمام حديثاً نسبياً مع التوحد في الدوافع الأساسية على مستوى الواقع المعاش، بعد أن عايشت مجتمعاتها عدم الحرية الفردية وتقلص هامش الحرية التعبيرية، وتحجيم أسس المشاركة الفعلية، علاوة على آليات تزييف الوعي، بدعاوى الديمقراطية التمفصل بين الطموحات الفردية المؤسساتية.

ولا شك أن ما قدم حول فكرة "المجتمع المدني"، والدراسات التي حاولت تشخيص مدى إمكانية قيام مؤسسات تشكل في مجملها جماعات ضغط أو على الأقل، المشاركة في صناعة القرار، قد قدمت إسهامات واضحة لا يمكن إنكارها (على المستوى النظري التحليلي على الأقل) إلا أن هناك ملاحظات تُعد في مجملها مبررات تقديم هذه المحاولة البحثية، منها ما يتصل بالأبعاد التحليلية، ومنها ما يتصل بالأساليب والطرق المنهجية التي تم استخدامها، نلخص أبرزها:

- استغراق معظم الدراسات في المفهوم ذاته، دون التوصل إلى حدود الاتفاق حول أبعاده الأساسية، بحيث تم طرحه في الفكرة السياسي الأوروبي، دون النظر إلى الظروف النوعية الخاصة بالمجتمعات العربية وتكويناتها السياسية، وأيضاً مصادر شرعية النظم السياسية.
- الاستناد على الوصفية في التحليل، في محاولة للإجابة عن سؤال أساس مؤداه:كيف تتفاعل مؤسسات المجتمع المدني مع النظم السياسية؟ وافتراض إقامة هذه المؤسسات بالفعل دون النظر إلى سؤال أهم مؤداه: لماذا يتم إيجاد مؤسسات المجتمع المدني ؟ وبالتالي:لم تتحدد الوظائف الأساسية للمجتمع المدني ذاته وتدخل ما هو سياسي وغير سياسي، ولم يتم التوصل إلى وضعية العلاقة بين النظرية السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وهل هي تنافرية أم تكاملية مع هذه النظم؟
- غلبة الطابع الأيديولوجي بين المتخصصين ومناقشاتهم، فمنهم مضاد للسلطة ومؤسساتها الرسمية بصورة مطلقة، ويركزون على الأهمية الكبرى لتغيير النظم عن طريق المجتمع المدني، ومنهم مهادن للسلطة، يحاول التوفيق بين هذه النظم وتلك المؤسسات، ويكون الأمر في ذلك قابلاً للتبدل وفق مواقف شخصية من السلطة، في ضوء مقومات المهنة، والدخل، والمنصب السياسي أيضاً (الفقي:1984:ص215).
- تجاهل حالة بعض المجتمعات مقابل التركيز على مجتمعات أخرى، ويعد المجتمع الفلسطيني أحد هذه المجتمعات، على الرغم من الظروف البنائية المتمايزة، بدءاً من الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته حتى الديناميات بين السلطة والمجتمع خلال السنوات الأخيرة، وبالتالي، غابت العديد من المقارنات المطلوبة للكشف عن عناصر الاتفاق والاختلاف بين النظم السياسية في الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، وأيضاً مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الوطني الشامل، خاصة مع وجود وفعالية جوانب للاتفاق تتفاعل جدلياً مع جوانب خلافية تتصل بالدرجة وليس بالنوع.

في ضوء هذا التصور تأتي هذه المحاولة للإجابة على تساؤل أساسي مؤداه:

كيف تتفاعل النظم السياسية القائمة في الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية مع مؤسسات المجتمع المدني؟ وما هي جوانب الاتفاق والاختلاف على الصعيد السياسي؟

المفهومات الأساسية: ثمة اتفاق عام على وجود أزمة واضحة في مسألة المفهوم في العلوم الإنسانية عامة وعلم السياسة بصفة خاصة، بحيث دفعت بالبعض إلى القول بأن الثورة الداخلية بين المتخصصين بها آنية بسبب هذه المسألة (زايد:1981:ص70/69)، كما قدمت العديد من التفسيرات حول أسباب ذلك، حيث تمثلت في الأيديولوجيا والتناحر الفكري واختلاف المعاني وفقاً للمنطقة الجغرافية. وبالنظر إلى هذه الدراسة يمكن القول بوجود مفهومين أساسيين هما: النظم السياسية والمجتمع المدني، والذي يمكن صياغتهما إجرائياً على النحو التالي:

النظم السياسية: مجموعة المؤسسات الرسمية التي تعمل من خلال تسلسل رئاسي بهدف الحفاظ على مكانه معينة، وتستخدم في ذلك العديد من الوسائل والإجراءات، وأيضاً: القوانين، كما تتخذ مسميات مختلفة وأطراً متنوعة، وتتضمن هنا نظامين رئيسيين هما: النظام الملكي الأردني، والنظام السياسي الرئاسي البرلماني في السلطة الوطنية الفلسطينية.

المجتمع المدني: مجموعة من المؤسسات غير الرسمية التي تتخذ طابعاً سياسياً بهدف التأثير في الجماعات السياسية في سبيل الوصول إلى طموحاتها، كما تشكل من خلال إجراءاتها المجتمعية إحدى الوسائل الأساسية للتأثير في صنع القرار، وأيضاً تعد أداة لتشكيل رأي عام ضاغط لكي تعبر القرارات التي يتم اتخاذها عن المصلحة العامة ولا شك أن هذين التعريفين يعدان قابلين للنقد والتحليل يبررها تلك الاختلافات النظرية الأيديولوجية.

أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تحقيق ثلاثة أهداف أساسية:

أولاً: التعريف على أوجه التشابه والاختلاف فيما يختص بعلاقة النظام السياسي في كل من الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسسات المجتمع المدني من خلال الكشف عن الإجراءات والقوانين ذات الصلة بهذه العلاقة.

ثانياً: الكشف عن الديناميات السياسية التي تعكس علاقة السلطة بالمجتمع والعكس، بحيث تتيح فهم مجموعة الإجراءات الخاصة برسم هذه العلاقة وتحليلها.

ثالثاً: تقييم أداء مؤسسات المجتمع المدني في كل من الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية من حيث طموحات الفئات المجتمعية قياساً بمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

التساؤلات الرئيسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تتدرج من سؤالها العام سالف الذكر، وتتلخص أهمها في:

- ما هو الدور الذي لعبته القوى العالمية الكبرى، وما تزال، في بناء شرعية النظم السياسية في كل من الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية؟ وما أهم الوسائل التي يتم اتخاذها على المستوى السياسي؟
- كيف تؤدي النظم السياسية، في كل من الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، دورها السياسي؟ وما هي القرارات التي تم اتخاذها لتحقيق علاقة متكافئة بين من يحكم ومن يُحكم؟
- إلى أي مدى تتشابه العلاقة وتختلف بين كلا النظامين السياسيين وبين مؤسسات المجتمع المدني؟ وهل تعمل هذه العلاقة بالفعل على بناء مجتمع ديمقراطي يتيح ممارسة وتطبيق حقوق الإنسان؟
- ما هي المؤشرات الدالة على كل من الدور الإيجابي والسلبي فيما يتعلق بتحقيق المناخ السياسي اللازم للمشاركة في صنع القرار؟ ثم: ما طبيعة الممارسات السياسية الدالة على إمكانية وجود وعي سياسي؟ وكيف يمكن تحقيق الوصول إلى المجتمع المدني المأمول؟
- كيف يمكن تحديد المهام الأساسية التي يجب أن تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في كل من الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية؟ وما هي الأولويات في ضوء الإمكانيات الحاضرة ؟ ومعطياتها حتى بلورة قيم سياسية إيجابية لدى الجماعات المتنوعة؟
- ما العلاقة بين السلطة والفصائل السياسية في ضوء أزمات المجتمع المتوالية دون النظر إلى اختلاف نوعية هذه الأزمة من حيث الدرجة والإطار والفاعلية والتأثير؟

أساليب البحث:

تستند هذه الدراسة على ثلاثة أساليب بحثية تتكامل فيما بينها بغرض الوصول إلى الأهداف السابق الإشارة إليها، وتتلخص استخدامات هذه الأساليب فيما يلي:

الأسلوب التاريخي: حيث تأتي أهميته هنا في ضوء العديد من المبررات أهمها أن موضوع هذا البحث ينطوي على أبعاد تاريخية متباينة، كما تمتد إلى تطورات متنوعة، أما الاستخدامات فهي:

- رصد العلاقة بين النظم السياسية في كل من الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية والخارج وما شهدته من تطورات عالمية أدت إلى تبدل القوى الكبرى.
- تشخيص التطورات السياسية في الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية من حيث مقاييس الوعي السياسي والاجتماعي ورسم علاقات جمعية تتسم بالتكامل والتمثيل.
- البحث في تغيرات العلاقة بين الداخل والخارج (أفقياً) والتراث والمعاصرة (رأسياً) والفرد والمجتمع (أفقياً ورأسياً).

أسلوب المقارنة: إذا كانت المقارنة كمنهجية تنقسم إلى العديد من الأشكال بدءاً من أفقية حتى المقارنة البعدية فإن هذه الدراسة تستخدم المقارنة في صورتها الرأسية للبحث عن الفروق القائمة بين المراحل التاريخية لكل من الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية والحالة المعاصرة، وإلى جانب استخدام المقارنة في شكلها الأفقي لتحديد أوجه الشبه والاختلاف في علاقة النظام السياسي في كل منهما بمؤسسات المجتمع المدني، والذي يعد أحد الأهداف الرئيسية للدراسة.

دراسة الحالة: وتختص هنا باعتبار كل دولة منها حالة منفصلة فيما يرتبط بأداء مؤسسات المجتمع المدني، بما يساعد على فهم الأداء المؤسسي الرسمي وغير الرسمي وتحليلها.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدارسة إلى أربع نقاط أساسية تتناول:

أولاً: الاعتبارات الحاكمة لتحليل موضوع الدارسة.

ثانياً: بناء الشرعية للنظم السياسية من خلال الخارج بمنظور تاريخي.

ثالثاً: تحليل العلاقة بين كل نظام سياسي ومؤسسات المجتمع المدني، ويتم ذلك بالاعتماد على المقارنات بين النظامين من خلال المؤشرات الدالة على وضعية العلاقة بين السلطة والمجتمع.

رابعاً: المهام الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني في ضوء التغيرات الحالية التي تشهدها هذه المجتمعات.

أولاً: الاعتبارات الأساسية الحاكمة لتحليل موضوع الدراسة:

على الرغم من حداثة المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي كموضوع مستقل، إلا أنه لم ينفصل عما تم طرحه في المقولات الرئيسية في الفكر الأوروبي خلال القرن التاسع عشر، خاصة رؤية أصحاب نظرية العقد الاجتماعي (توماس هوبز، جون لوك، جان جاك روسو) والتي أفرزت أبعاداً محددة تتسم بالاختلاف في المضمون والمحتوى، وكذا حدود ما يُعرف في

الفكر الشرقي، منذ القدم، بتأليه الحاكم، ويبرر مقولة ضرورة البحث في اختلاف المعنى الخاص بالمجتمع المدني، **العديد من الأسباب أهمها:**

- اختلاف بنية المجتمعات في مكوناتها التاريخية وتفاعلاتها المعاصرة، بدءاً من التفاعل البسيط الذي تفرزه الحياة اليومية وانتهاء بالعمليات الاجتماعية كالصراع ومداه، والتعاون وآلياته على سبيل المثال لا الحصر (بركات:1984: 155).

- التنوع الحاصل في معطيات شرعية النظم السياسية في الدول الأقل تطوراً عامة والبلدان العربية بوجه خاص، فمنها ما استند، في شرعيته، على علاقة مع المستعمر القديم(التقليدي) والتي كانت بمثابة ما يعرف، اقتصاديا، بالوكيل الوحيد. ومنها ما جاء بفعل "انقلاب" بمسمى "ثورة"، وأصبح ذا علاقات مهادنة مع النظم الغربية، سواء أكانت مستعمرة قديمة أو مضادة لذلك، ومنها ما يستند على مقولات دينية يتم تأويلها بصورة مستمرة باستخدام أجهزة إعلامية وفنون الإعلان واستخدام المنابر(سلامة:1987: 35)

- أن المجتمع المدني كإشكالية بحثية ترتبط بقضايا كبرى على المستوى العالمي كالنظام العالمي الجديد، والعولمة (الرميحي، وآخرون :16-18/4/1998)، حيث يرى البعض أن المقولة ذاتها تعد مستوردة من الخارج، شأنها شأن مقولات متداولة أخرى، وعادة ما يسير في هذا الاتجاه أصحاب الاتجاه المحافظ في الفكر وأصحاب النفوذ من السياسيين، لتكون ممارسة المجتمع المدني نوعاً من الخروج عن الشرعية.

- ضرورة الربط بين المجتمع المدني كمقولة والأيديولوجية السائدة كممارسة، فمن المعروف أن الأيديولوجية تنطوي على العديد من الارتباطات، أهمها العلاقة بين الثقافة والسياسية، أو بين المثقف والسلطة، وما ينتج عنها من هامش للحرية التعبيرية من ناحية، والانطلاق نحو الواقع المعاش من ناحية أخرى، فمنذ أن أشار "بلامياتز" إلى أن الأيديولوجيا لا بد أن تكون ذات اهتمام خاص، وأوضحها "ديشتون دي تراس" عام 1801-1805م في كتابه عن دراسة الأفكار، كانت الأيديولوجيا عاملاً مساعدا لبناء شرعية النظم الحاكمة،وبمثابة الدعوة الصريحة إلى المهادنة واتخاذ آليات للتوازن.(عبدالمجيد:2000،281)

- إن مناقشات موضوع المجتمع المدني لم ينفصل عن المنهجية التي يتم اعتمادها في الحوارات الأيديولوجية الدائرة، فكل باحث يعمل في ضوء خصم مفترض، ويزداد الأمر وطأة في تزايد هؤلاء الخصوم، بدءاً من المفكرين ذوي الاتجاه المعاكس، إن صح التعبير، أو المؤسسات المهنية التي يعمل بها هذا المفكر عن المجتمع المدني، ومن نافلة القول أن طرح المجتمع

المدني كمقولات على المستوى الفوقي، دون التطبيق العملي، يعد أحد المحرمات الفكرية في بعض الدول العربية أو بالأدق تمثل أفكار المجتمع المدني كمؤسسات وباحثين ليعود التنظير إلى التأثير بالعلاقة القائمة بين المثقف والسلطة (أحمد: 1985: 113)

- أهمية الاعتماد على ما تم طرحة من إسهامات حول إشكالات المجتمع المدني في الوطن العربي، فإن كانت هذه الدراسة تتناول وجهة نظر مقارنة لأحوال المجتمع المدني في كل من الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، بما تتضمنه من أوجه للاتفاق وأخرى للاختلاف، إلا أن هذه المقارنة لا تنفصل تماما عن وضعية المجتمع المدني في الوطن العربي بجماعاتها المتباينة والمتلاحمة في آن واحد، بنظمه السياسية التي ترتبط مع بعضها أحياناً وتنفصل أحياناً أخرى، كما طرح هذا الأمر في أدبيات العلاقة العربية - العربية، بالإضافة إلى اختلاف درجة التثقيف (إبراهيم، "وآخرون":1988: 119)، والوقوف على متصل التخلف/ التقدم من الناحية الثقافية، فعلى الرغم من وجود فروقات واضحة من الناحية الاقتصادية والسكانية إلا أن الفروقات الثقافية تُعد أحد عوامل الانقسام، وهي أيضاً الأكثر تأثيراً فيما يرتبط بدرجة الوعي السياسي اللازم لبناء المجتمع المدني (بركات:2000: 92)

- تبني منهجية واضحة في التحليل، حيث يساعد ذلك على فهم ديناميات العلاقة القائمة بين السلطة والمجتمع، وبدون ذلك تظل المناقشة هنا على المستوى الفوقي، وتتلخص هذه المنهجية في الاستناد على ثلاث جدليات حاكمة هي على التوالي:

أولاً: العلاقة بين التراث والمعاصرة، وبما يحمله من أفق وتباينات تبدأ من التكوين التاريخي لكل مجتمع على حدة، وما تنطوي عليه الثانية (المعاصرة) من عوامل للجذب وآليات مكثفة للتطبيق، بدءاً من الغزو الثقافي و"أمركة" الحياة الثقافية العربية من الناحية المادية والروحية حتى الحوارات الخاصة بصناعة القرارات وتطبيق استراتيجيات اجتماعية دون أخرى (عبد المجيد:2000: 25).

ثانياً: العلاقة بين الداخل والخارج بما تفرزه من عدم التكافؤ الذي أوضحه أصحاب مدرسة التبعية أمثال "روزا لوكسمبورج" وغيرها.. فأدبيات هذه العلاقة تفرز العديد من المظاهر والدلالات الموضحة للعلاقة بالداخل بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني ليكون السؤال المشروع هنا مؤداه: هل مؤسسات المجتمع المدني تعد، بشكل أو بآخر، أحد آليات الضغط التي يستخدمها الخارج بمدخل ثقافي وأمني لتوجيه نظم سياسية تميل إلى التمرد والخروج من دائرة التبعية، أم أن الغرض من وجود هذه المؤسسات يعد، بالفعل، إيجابياً يتمثل في ضرورة بناء

علاقة مغايرة بين الحاكم والمحكوم؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تحتاج إلى العديد من الجهود البحثية على المستويين القومي والعربي.

ثالثاً: هذه الجدليات تعكسه العلاقة بين الفرد والمجتمع، فنوعية الحياة في القطرين الأردني والفلسطيني تؤكد وجود مشكلات سياسية واضحة تعبر، في مجملها، عن اختلال العلاقة بين الفرد والحاكم (حتي :1988: 35) .

- أهمية طرح موضوع هذه الدراسة في ضوء معطيات الواقع المعاش في الدولتين محل الاهتمام بوصفه الإطار الحاكم لمصداقية مدى إمكانية ممارسة المجتمع المدني بشروطه الأساسية، وإن كان الأمر يعتمد على بعض المؤشرات إلا أن ندرة بعض المعلومات، أو حجبها في بعض الأحيان، تعد أحد المعوقات الأساسية في طرح هذه الإشكالية، ويتم التغلب على ذلك بعدم الاعتماد على مقولات أيديولوجية دون أخرى، أو بالأدق: ضرورة تبني معطيات هذا الواقع بشكل موضوعي، والمتمثل في الالتزام بإشكالية البحث ذاتها.

يبقى القول إن هذه الاعتبارات، وغيرها، لا يفصلها عن بعضها سوى غرض التحليل، فهي في مجملها، تمثل الأبعاد النظرية والإطار المنهجي الحاكم لموضوع هذه الدراسة.

ثانياً: النظم السياسية: بناء الشرعية من خلال الخارج بمنظور تاريخي:

أكدت العديد من الكتابات على الدور الأساسي الذي لعبته وتلعبه القوى الكبرى في بناء شرعية بعض النظم السياسية العربية، إلا أن هذا الدور قد اختلف في الدرجة والنوع من مرحلة تاريخية لأخرى دون أية اختلافات تذكر في الهدف الأساسي المحدد سلفاً. ولا شك أن قوى الداخل تُعد المسئولة عن تبدل هذا الدور وتنويعاته من مرحلة لأخرى، بفعل العديد من العوامل أهمها: مفهوم الدولة والحاكم، كما ينطوي أو يختزن في العقلية العربية بصفة عامة، إذ يصل الأمر في بعض الأحيان إلى اتخاذ مرادفات لكل من الدولة والحاكم باعتبار هذا الأخير مالكاً لها وليس خادماً لجماعتها، ويكون الوعي السياسي المزيف أبرز العوامل المساعدة من جهة والتصورات الموروثة تاريخياً، والخاصة بموقع الحاكم الإله في الفكر الشرقي القديم من جهة أخرى، إلى جانب المركزية المطلقة التي تتخذها هذه النظم في رسم وتطبيق قراراتها، والتي تتخذ مساراً واحداً من أعلى الهرم السياسي إلى الجماعات المحكومة دون وجود ردود أفعال تتسم بالتوحد والتلاقي من قبل هذه الجماعات، فحركات التمرد تتسم بعدم الانتظام والتواصل في استخدام ضغوطها لتحقق الأهداف التي انطلقت منها، حيث يتم استخدام مقولات وتبني إجراءات

تدفع إلى إعادة الأوضاع لما كانت عليه دون تغيرات تذكر، ويكون الخارج، في كثير من الأحيان، أحد أطراف الصراع، إن لم يكن أكثرها تأثيراً، ويتجلى ذلك في المساعدات الاقتصادية أحياناً، والمشاورات السياسية أحياناً أخر، ورسم السياسات اللازمة للقمع أحياناً ثالثة، واتخاذه كوطن بديل لحاكم موال أحياناً رابعة (هلال، ومطر: 1986: 95).

ولما كان من الصعوبة بمكان تحديد الإطار الزمني الحاكم لبناء هذه الشرعية في البلدين، محور الاهتمام، إلا أن ما يجب التأكيد عليه يتمثل هنا في حقيقتين أساسيتين، أولهما: أن كلاً منهما تأكدت شرعية حكمه وتواصله من خلال دور بارز للخارج، وخاصة الدول الكبرى أو المراكز العالمية، والتي شهدت توحداً في بعض الأحيان،وتناقضاً في أحيان أخرى(حمدان:1999: 89). ثانيهما: أن الجذور التاريخية للجماعات السياسية في كل مجتمع منهما تختلف في البعد التاريخي.

أياً كان تأثير هذه الاختلافات الزمنية، فإن هذه الدراسة تحاول طرح هذه الشرعية ودور الخارج فيها، في كل مجتمع على حدة، في ثنايا الدراسة، على أن يرتبط ذلك، بمبدأ المقارنة:

الأردن: الشرعية من خلال الآخر:

مما لا شك فيه أن القراءة المتأنية لإقليم الهلال الخصيب تدفع إلى العديد من التساؤلات حول تقسيم سوريا الكبرى عن طريق القوى السياسية العالمية، في محاولة من الأخير لإجراء المزيد من التجزئة التاريخية والانقسام السياسي، فقد أدت اتفاقات الدول الاستعمارية التقليدية، خاصة إنجلترا وفرنسا (اتفاقية سايكس-بيكو 1916م)، إلى خلق واقع جديد، تميز بوجود العديد من التمايزات الدالة على تقسيمات محدثة والمراد قوله هو أن التدخل الخارجي قد استطاع تهميش كيانات سياسية إن لم يكن العمل على إلغائها تماما، في مقابل محاولات دائبة لتكوين وترسيخ كيانات سياسية جديدة (سلامة:1987: 19).

وفي ضوء هذا التصور العام جاء الأردن وفق سياسة خارجية واضحة حددت بموجبها إقليم شرق الأردن مع العمل على ضم أراضٍ جديدة واستقطاب جماعات سياسية واجتماعية في محاولة لبناء شرعية وجود الكيان الوليد، بالإضافة إلى تعيين رأس الهرم السياسي من خلال أصول تاريخية موالية لهذه القوى، ولا يعني ذلك، التشكيك في شرعية الأردن كدولة، لكن المقصود هنا إبراز دور الخارج في تكوين هذا الكيان، من خلال تقديم (المساعدات المالية للنظام السياسي المعاصر سواء من مراكز النظام الرأسمالي العالمي أو من بعض البلدان العربية وفق

توصيات الخارج أيضاً) (سلامة:1987: 15) فمسألة الأردن كإطار تحليلي سياسي لا بد أن ينطلق من الدور الأساسي الذي لعبه الخارج في رسم الأيديولوجيا السياسية من جهة والعلاقة بين السلطة والمجتمع من جهة أخرى.وملامح العلاقة بين السلطة والمجتمع تتلخص في النقاط التالية:

- إن التكوين الاجتماعي للمملكة الأردنية الهاشمية تمثل في استقطاب ومحاولة إدماج العديد من العناصر السياسية والاجتماعية السياسية في البلدان الأخرى خاصة اللاجئين الفلسطينيين، ولم ينفصل التكوين الاقتصادي عن ذلك باعتبار عدم توافر المقومات الإنتاجية كالموارد، وبناء عليه فقد اعتمد الاقتصاد الوطني الأردني على توظيف رءوس الأموال للفئات المستقبلة مع الاعتماد، شبه المطلق، على المؤسسات النقدية العالمية (إبراهيم:1981: 195).
- على الرغم من هذه الوضعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية فإن الوعي السياسي في الأردن بات منقسماً على نفسه إلى حد كبير وذلك بفعل التمايزات الاقتصادية القائمة بين الفئات المتعايشة، إلى جانب ما أحدثته درجة الولاء، للنظام من تحديد المكانة الاجتماعية، ومن اختلاف مكانتها وفق منظور النظام. بمعنى آخر: إن المناصب السياسية والاقتصادية جاءت وفق مفهوم المنع والمنح التي تحدد نتاجاته النهائية وفق منظور واحدي من جانب، والثقة النظامية من جانب آخر.

السلطة الوطنية الفلسطينية: التهميش لمسمى حقوق الإنسان:

تكتسب الأصول التاريخية لنشأة المجتمع الفلسطيني أهمية خاصة في ضوء سماته المتمايزة من حيث التكوين والتفاعل وتشكيل نظام سياسي، ويتجلى هذا الاهتمام في العديد من المؤلفات التي تحاول إثبات الوجود الفلسطيني ككيان سياسي له هوية خاصة وبعد إقليمي واضح وكذا دولة مستقلة، بالإضافة إلى العديد من الأسباب أهمها:

- موقف النظام العالمي سواء في صورته التقليدية أو المعاصرة من أسباب ومظاهر الصراع على الوجود بين الأنا والآخر، بل ويعتمد الأمر إلى آليات الصراع العربي الإسرائيلي (سلامة، "وآخرون":1982: 6/5).
- إن تهميش الوجود الفلسطيني قد تزامن تاريخياً مع انتقال المركز من إنجلترا وفرنسا باعتبارهما قوى استعمارية تقليدية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمكن التأكيد على أن وضعية المجتمع الفلسطيني ككيان سياسي كان أبرز عناصر هذا الميراث (عبد المجيد: 2000: 143).

- التحولات السياسية التي شهدها المجتمع المدني في السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي أدت في فعالياتها المتسارعة إلى الانطواء على قوى اجتماعية تقليدية تعتمد في رسم مكانتها على مجموعة من الرواسب الثقافية الخاصة بالتفاعل ونص الخطاب اليومي بشكل عام.
- إن الوجود الفلسطيني التاريخي يرتبط ببعض الخصائص التي أملت مشكلات اجتماعية من ناحية وعدم وضوح الهوية السياسية في محتواها القطري من ناحية أخرى. فمن بين هذه الخصائص الموقع الجغرافي الذي أدى إلى توالي الغزوات الاستعمارية وتتابعها وما أفرزته الأخيرة من صفوات سياسية واقتصادية واجتماعية، إلى جانب الخصوصية الدينية التي تكسبها الأراضي الفلسطينية وما أدت إليه من صراعات دينية ومذهبية تتسم بالعمق والانتشار وقوه التأثير على المستوى العقائدي والاجتماعي والسياسي والأمني أيضاً (أبو عمرو: 1995: 54).
- إن توظيف رءوس الأموال في الخارج (المتعدد بدوائره ما بين الإقليمية والعالمية) أدى إلى انحصار دور الداخل وجماعاته مع اتجاه البعض إلى الثراء المزيف من خلال العمل المأجور لدى الآخر، مهما يكن من أمر هذه الوضعية فإن ما ينبغي التأكيد عليه هنا يتلخص في آليات التقسيم الفاعلة التي بدت تأثيراتها بفعل العديد من العوامل منها ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي ومنها ما يرتبط بجوانب ثقافية وأمنية.

مما سبق نستطيع القول، أن الخارج لعب دورا كبيراً، وما يزال، في تهميش البني السياسية في كلا البلدين من خلال العمل على تآكل شرعيتها على المستوى العالمي، إلى جانب أن الوضعية السياسية الحالية، أو بالأدق، العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني تعد محصلة تراكمات تاريخية، وإن كانت دالة على درجات معينة من التمفصل السياسي.

ثالثاً: أوجه التشابه والاختلاف بين السلطة والمجتمع المدني:

ليس من اليسير الكتابة عن العلاقة القائمة بين السلطة والمجتمع المدني في المجتمعين محل الدراسة دون طرح العديد من التساؤلات التي تكتسب مشروعيتها هنا بفعل أهمية موضوع البحث على مستوى الفكر (الأهمية العلمية) أو على مستوى الواقع (الأهمية العملية) فكلاهما يشكل بانوراما جديرة بالاهتمام والتأصيل النظري، ويفرض أيضاً موقفاً أيديولوجياً واضحاً من خلال التحرر من أية أحكام مسبقة، فالواقع هو الحاكم الأساس لمصداقية هذا الفكر أو ذاك إلى

جانب المبررات المنهجية، فإن الانطلاق الأساس هنا يتمثل في تبني وجهة نظر تقويمية للعلاقة بين السلطة والمجتمع بوجه عام، ووفقا لتعدد هذه التساؤلات التي يتلخص أبرزها فيما يلي:

- هل تحاول السلطة بمعناها السياسي بناء مشروعية سياسية قانونية على أسس مغايرة منفصلة عن المجتمع؟
- إذا كان القانون مصدره العرف والعادات والتقاليد بوجه عام فهل القوانين التي يتم صياغتها وتنفيذها تعد بمثابة الانعكاس عن روح الجماعات المتعايشة في الدولتين محل البحث؟
- هل الفئات المجتمعية في كل من الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية أمام القانون تشغل مكانية متطابقة؟ أم أن هناك عدداً من التمايزات سواء في درجة تنفيذ القانون أو الإجراءات التي تتخذها مؤسساته؟
- ما هو موقف الأقليات من منظومة العلاقة بين السلطة والمجتمع، وما هي التفاعلات الرئيسية التي تتخذها النظم السياسية مع أقلياتها؟ ثم ما هي الامتيازات التي تحصل عليها بعض الجماعات دون أخرى؟ وعلى أية أسس يتم تبرير هذه الامتيازات بأشكالها المختلفة؟
- هل يتوفر لدى الجماعات، في الدولتين محل الدراسة، الوعي السياسي اللازم للتفاعل مع السلطة ؟ أم أن هذه الجماعات تميل إلى المهادنة كاستجابة لآليات تزييف الوعي التي تمارسها النخب الحاكمة؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب فما هي مظاهر هذا الوعي بحيث يتيح المشاركة في صناعة القرار من جهة وبلورة جماعات للضغط من جهة أخرى؟
- التنمية بأشكالها المختلفة، خاصة السياسية والاجتماعية لمن؟ ولمصلحة من؟ وضد من؟ وما هي الإجراءات التي تتخذها مؤسسات السلطة للنهوض بالجماعات بدءا من غرس قيم الانتماء لديها حتى تحقيق الرفاهية المأمولة.
- ما هي الآليات والوسائل التي تتخذها النخب الحاكمة في التفاعل مع المجتمع من أجل العمل على إنشاء مؤسسات المجتمع المدني؟
- ما طبيعة العلاقة القائمة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية سواء على مستوى الأيديولوجيا العملية والواقع المعاش أو على مستوى النموذج المثالي لرسم هذه العلاقة وتحديدها ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها تحاول الدراسة، من خلال هذا القسم، طرح أوجه الشبه والاختلاف بين كل نظام سياسي ومؤسسات المجتمع المدني، وكذا فيما بينهما ككل والمجتمعات في الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى خاصة في ضوء التداخل الجغرافي القائم

والحركية السكانية بين هذين المجتمعين وبعضهما البعض. ويمكن القول إن خطة التحليل هنا تستند إلى ستة محاور أساسية، منها ما يختص بالسلطة كنظام سياسي والآخر يرتبط بالفئات الاجتماعية، فلكل منها مؤسساتها الرسمية، وتتلخص ملامح العلاقة بينهما في النقاط التالية:

أولاً: السلطة والتعددية:

أثبتت العديد من الدراسات أن المجتمع العربي- بما فيه الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية - بجماعاته، ينطوي على جدلية التفاعل بين آليات تعمل على التوحد وأخرى تدفع إلى الانقسام، وهذا الأخير يأتي بفعل العديد من الروابط الفاعلية، منها ما هو خارجي والآخر تحدثه بعض الفعاليات الداخلية على صعيد الممارسة.

ومن هنا تبدأ العديد من المظاهر الخاصة بالعلاقات الاجتماعية بين أصحاب السلطة (النفوذ) ورأس المال (الثروة) من جهة والأغلبية المحكومة من جهة أخرى، إلا أن مع ذلك يطرح سؤال أساسي هنا مؤداه: هل المجتمع في كل من الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية يخضع للتعددية؟ أم أن التعددية هنا تعد، بشكل أو بآخر، نوع من المحاكاة مع نموذج الثقافة الغربية، بما تعكسه من آليات مجتمعية للتوجه نحو الفردية شبه المطلقة؟ (الأيوبي:1989 : 193)

إن الملاحظات الخاصة بواقع المجتمعين في كل من الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية في الوقت الحاضر لا تنفصل عن الإفرازات التاريخية التي شهدتها، والتي تؤكد، في أحد جوانبها، على أن التاريخ العربي يعيد نفسه من حيث الانكسار والانحدار السياسي والاقتصادي، فالقراءة المتأنية للتعددية في هذين المجتمعين والعلاقات الكامنة فيها تثبت أن في المجتمع الأردني، يمكن رصد العديد من المؤشرات الدالة على محاولة صياغة مقولات مغايرة في سبيل الاحتفاظ بالشرعية السياسية، ولا شك أن ملك الأردن على رأس النظام السياسي استطاع، في حينه، التعامل مع قوى خارجية تتيح له مثل هذا التواصل، إلا أنه على المستوى الداخلي كان هناك العديد من المشكلات، خاصة المطالبة بالتعددية والمشاركة في صناعة القرار، ولعل في أزمة عام 1970م بين النظام السياسي في الأردن والفصائل الفلسطينية، وما عكسته من مبررات لممارسة العنف، وما أوضحته من تساؤلات جوهرية لمدى شرعية النظام السياسي الملكي (الحوراني:1996: 205)، ما يؤكد ذلك، حيث يمكن الإشارة إلى العديد من المظاهر الدالة على ذلك، ومنها:

- تقييد حرية التعبير الخاصة بتنظيمات المجتمع المدني منذ بداية عقد السبعينيات، نتيجة شعور النظام السياسي بتآكل شرعيته خاصة مع حداثتها.
- العمل بالأحكام العرفية وقوانين الدفاع، إلى جانب القيام بحركة اعتقالات مكثفة، مما أدى إلى تنشيط النقابات المهنية من أجل تعبئة الفراغ السياسي الآتي بفعل ملاحقة الأحزاب المعارضة ونشطاء فصائل المقاومة الفلسطينية (قاسم:1999: 24/21).
- أفرزت أزمة الحكم فيما بين عامي 67 -1971 بتراكم قوي دافعة للجمعيات الخيرية والنقابات المهنية ومنظمات أصحاب العمل إضافة إلى بدايات الحركة النسوية الأردنية خاصة الاتحاد النسائي الأردني 1974م، وأياً كان الأمر فإن ما ينبغي التأكيد عليه يتمثل في حقيقتين، أولاهما: أن التدخل السكاني والسياسي بين النظام السياسي الأردني والفصائل الفلسطينية أدى إلى توافر مقومات صراع اجتماعي وسياسي فاعل (ألبرغوثي:1998: 220). ثانيهما: أن تقييم الأداء للنظام السياسي الملكي وقراراته أدت إلى محاولة تشكيل مؤسسات مجتمع مدني تتسم بالنشاط والفاعلية.

أما على المستوى الفلسطيني، فقد أدت التحولات السياسية إلى العديد من الملامح الدالة على تغيير العلاقات المؤسساتية وانفراط عقد سياسي واجتماعي، إن صح التعبير، محلي وإقليمي، فقد أدى احتلال مناطق عربية جديدة عام 1967م إلى حركة ديموغرافية لا تخلو من مضمون سياسي، سواء على مستوى السلطة أو على صعيد الفئات الاجتماعية، مما كان له آثار بنائية على المستوى الداخلي أو في الشتات مع وجود حركة مضادة تتجه نحو الاندماج غير المكتمل (الاقتصاد فقط) مع سلطة الاحتلال، والمقصود بالقول أن بناء شرعية الفصائل السياسية الفلسطينية جاءت بفعل مقومات مختلفة، مما أدى إلى تحقيق شروط التعددية سواء من الناحية الموضوعية أو الذاتية (الجماعية هنا) ويتجلى ذلك في العديد من المظاهر أبرزها:

- ظهور عدد كبير من الفصائل السياسية سواء في الداخل أو في الخارج منذ عام 1965م وحتى منتصف الثمانينات، إلا أنها تعد، بشكل أو بآخر، محاولة محدثه لتأطير العمل السياسي اللازم للخروج من الحالة السياسية الجديدة، ومن أبرزها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) 1965م والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 1967م والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين 1969م والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، في محاولة لتنظيم 68 منظمة نسائية فلسطينية تحاول إشغال مكانها على سبيل المثال لا الحصر.(أبو عمرو:1995: 41).

- تحديث العديد من التنظيمات ذات المضمون الديني، الإسلامي خاصة، حيث كانت هذه الحركات تميل إلى محاكاة نماذج أخرى إقليمية، إلا أن الوضعية الجديدة للأراضي الفلسطينية (الاحتلال الإسرائيلي) أدى إلى تشكيل قوى محركة نحو تحالف لهذه التنظيمات، واتخاذ الصراع ذاته مظاهر وأبعاد دينية، ويدل على ذلك تطور حركة الإخوان المسلمين والحركات الجهادية (ذكريا:1982: 55). ومن أبرزها حركة المقاومة الإسلامية - حماس1978م وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.
- تحديد الدور النضالي لفئة الشباب الفلسطيني وعدّهم قوة سياسية فاعله، سواء اتخذ هذا الدور مظاهر وطنية أو دينية، الذي أدى إلى توليد الحس السياسي، وبلورة إرهاصات دالة على مخزونات عقلية تتسم بالانتظام.

ثانياً: القانون والمجتمع:

ينطلق التحليل هنا من قاعدة قانونية رئيسية مؤداها أن شروط نجاح القانون، على الصعيد السياسي والاجتماعي، يتوقف على مدى تعبير الصياغات المعمول بها عن القيم والمعايير والعرف والعادات والتقاليد التي ارتضاها المجتمع لنفسه، على الرغم من أن العلاقة بين القانون والمجتمع تعد هي الفكرة الأساسية لطرح مسألة المجتمع المدني سواء كإشكالية بحثية أو ممارسة عملية، إلا أن الواقع المعاش بالفعل داخل القطرين محل البحث يشير إلى العديد من الملاحظات والشواهد الدالة على خلل هذه العلاقة، سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى غير الرسمي مع الاختلاف في الدرجة وفق الزمان والمكان.

ثالثاً: التمايزات والقانون: نطاق الفاعلية والتأثير:

تلعب التمايزات السياسية والاقتصادية دورا كبيراً في صياغة العلاقة بين السلطة والمجتمع وبلورة مفرداتها وتوجهات فعاليتها، ويزداد هذا الدور وضوحاً عندما يتم الكشف عن المصالح المشتركة بين أصحاب السلطة ومالكي الثروة بحيث تأتي القوانين لمدى إمكانية تحقيق هذه المصالح على حساب مؤسسات المجتمع أو عن طريقها أيضا، كما تظهر في مكونات الممارسات السياسية بدءاً من حق الترشيح ومدى علاقته بالولاء للنظام حتى السماح للمرأة بالمشاركة الظاهرية، وإن كانت هذه الوضعية تكسب عموميتها إلى حد كبير على المستوى العالمي إلا أنها تزداد في فاعليها وتأثيرها في الدول الأقل تطورا بصفة عامة والعربية منها على وجه الخصوص (عبد المجيد:2000: 144).

وبالتطبيق على مجتمعي هذا البحث يمكن القول أن الرأي الرسمي في المجتمع الأردني يعدُ أن الديموقراطية خيار لا رجعة فيه، ويعدُ الجماعات المحكومة بأن النموذج الذي سوف تعايشه المملكة سيكون كاملاً بحيث يحتذي به على الصعيد القومي العربي، أما المعارضة فتذهب إلى العكس، وترى أن الشعار ذاته ليس سوى ديكور رسمه الخارج للنظام السياسي في الأردن، وذلك انطلاقا من مبادئ ثلاثة تتلخص في أن البشر يولدون أحراراً متساوين في الحقوق بينما الامتيازات والاختلافات المدنية توجد فقط على أساس المصلحة العامة.وأن غاية كل التجمعات السياسية في المحافظة على الحقوق الأساسية الطبيعية للإنسان كحق الحرية والملكية ومقاومة الاضطهاد والظلم. والأمة هي صنع كل سلطة وسيادة. (Thomas Paine:1790: Part I: P. 140/141) هذا التناقض يؤدي، بالطبع، إلى التساؤل عن حقيقة الديمقراطية التي تحكم الحياة السياسية، وبالتالي فرضت الوضعية برمتها البحث عن التمايزات وعلاقتها بالقوانين التي تمت صياغتها باسم ما عُرف بـــ "الانفراج الديمقراطي" كعبارة متداولة منذ أواخر الثمانينيات، والتي أدت إليه كشعار ثورة الخبز التي انطلقت بصورة عفوية من مدينة "معان" جنوب المملكة، ثم ما لبثت أن شهدت تنظيما داخليا بفعل ضغوط الواقع المعيشي والإيديولوجيا العملية بوجه عام، إذ تزايدت حالات مصادرة الحريات، مما دفع بالنظام إلى تطبيق واستخدام قانون الدفاع عن شرقي الأردن لعام 1939، الذي تم صياغته أثناء الانتداب البريطاني (الحوراني:1996: 197/195)، وذلك يؤكد حقيقة العلاقة مع الخارج كامتداد وتواصل تاريخي، كما يدفع إلى الاعتقاد بجمود العملية السياسية وممارساتها لدى السلطة، وأدت هذه الوضعية بالنظام إلى ضرورة إيجاد نصوص تشريعية وآليات تنفيذية تتماشى مع الوضعية المعاصرة بحيث تحافظ على امتيازات النظام السياسي الملكي وتأكيد شرعيته. ولعل في تأجيل الانتخابات لعام كامل (1987 – 1988) ما يؤكد ذلك. (عوض:1996:سلسلة أوراق بحثية) أيضاً حاولت الحكومة الأردنية في عام 1996م صياغة ميثاق وطني بقرار من الملك السابق الحسين بن طلال بدعوى ضمان تمثيل أوسع للفئات والقوى داخل المجتمع المدني بما ساعد على تكريس فكرة التعددية ذاتها دون الامتداد إلى تطوير شامل فيما يتصل بالممارسة السياسية خاصة بالنسبة للانتخابات حسب قانون 1986 وتعديلاته مما دفع إلى وجود برلمان ينطوي على أغلبية مؤيدة للملك مقابل الحد من فعالية المعارضة، إضافة إلى ضمان تحقيق فرص الفوز أمام المرشحين المعتمدين على نفوذهم العشائري والعائلي، أو وزنهم المحلي، بل وحتى تراثهم الشخصي أيضاً.

أما المجتمع الفلسطيني، فلا شك أن التمايزات والقانون تتضح بجلاء بفعل العديد من العوامل أهمها التقسيمات الأفقية والرأسية التي فرضتها التغيرات السياسية والاجتماعية، خاصة أن هذه التغيرات اتسمت بالحدة والتنوع واتخاذ مواقف متناقضة، ليس على الصعيد السياسي فقط بل أيضاً على المستوى الاقتصادي، بمعنى آخر إن المجتمع الفلسطيني بتكويناته وفعالياته يسمح بالتنوع والتعايش وفقاً لإفرازات التجربة التاريخية في ضوء اتفاق نسبي ووفقاً لجماعية وبنائية الأخطار الخارجية ذات العلاقة بالبقاء ذاته، سواء على مستوى السلطة أو على مستوى المجتمع، (عبد المجيد:2000: 5) ولا يعني ذلك دفاع هذه الدراسة عن هذه الحالة أو إثبات مثاليتها أو تبرير مشكلاتها مقارنة بالأردن بل يعد العكس هو الصحيح، فالتمايزات تواصلت فعالياتها وانعكاساتها رغم تاريخيتها وما أفرزه هذه الامتداد التاريخي من سلبيات واضحة على المستوى السياسي العام، فالفوارق أمام القانون اتضحت من حيث تطبيقاتها وفقاً للعديد من العوامل التي تعد ملاحظات صرحية للتجربة السياسية تؤكدها شواهد الحياة العملية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عدم تلبية الحاجات الأساسية للأغلبية السكانية في ضوء عدد من التمايزات الواضحة بين شريحتين أساسيتين بمسميات قانونية.
- عدم التكافؤ بين القوى السياسية التقليدية والمحدثة، فالسلطة كممارسة والنفوذ كتطبيق عملي يتأرجح بين بعض القوى التي ترى في بعدها التاريخي ومكانتها العشائرية ما يبرر هذا النفوذ مقابل قوى محدثة اكتسبت نفوذها بفعل مواريث شخصية وعلاقات ولاء مسبقة.
- تسييس العديد من المؤسسات التعليمية بما يتيح ازدواجية واضحة بين حركتين أساسيتين، وإن كانت الوضعية تتجلى في السلطة الوطنية الفلسطينية وبشكل خاص في قطاع غزة إلا أنها كامتداد مجتمعي تعد واضحة في التعددية السياسية، وإن حاول المجتمع البحث عن نقاط للتوحد والتكتل لمواجهة تحديات البقاء.

وبالنظر إلى التمايزات المتواجدة في كل من الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية ترى الدراسة أنها سمة أساسية مشتركة، إلا أنها تختلف من حيث الدرجة الخاصة بانعكاساتها، سواء على الصعيد المؤسسي الرسمي أو غير الرسمي، ويبقى التأكيد على أن العلاقة بين التمايز أمام القوانين المعمول بها ومتطلبات وجود مجتمع مدني في الدولتين محل الدراسة، تعد بشكل أو بآخر علاقة وظيفية في الأساس، وتسمح بتحقيق رفاهية للجماعات السياسية مع الاعتراف بفروق الدرجة بين المجتمع الأردني والمجتمع الفلسطيني في ضوء تطوراتهما الداخلية وتاريخيتهما

السياسية وعلاقتهما الخارجية ويتوقف ذلك على إمكانية استخدام وسائل محددة تأخذ مظهراً شرعيا، منها:

- فنون الإعلام والإعلان التي تتيح لأصحاب التمايزات بناء شرعيتها وتبرير مكانتها على المستوى القطري.
- القدرة على اتخاذ القرارات وصياغة مواد قانونية وقواعد ملزمة، في الوقت الذي يتم خلاله توجيه الرأي العام إلى مسائل فرعية أخرى.
- القدرة على التحكم في المؤسسات التربوية والتعليمية الرسمية لغرس قيم التأييد المشوه عن طريق مفردات التربية والمكونات التعليمية.
- الوعي السياسي السائد وأشكاله الذي يعد من الإشكاليات المجتمعية الهامة، سواء في صياغة علاقة السلطة بالمجتمع أو في مدى إمكانية بلورة مؤسسات فاعلة تمثل في مجملها مجتمعاً مدنياً من حيث الفكر والممارسة. (عبد المجيد:1995: 403)

رابعاً: الدور السياسي للأقليات:

يوجد العديد من الكتابات التي تناولت مسألة الأقليات في الوطن العربي، منها ما اتخذ تحليلاً قومياً ومنها ما انطوى على مناقشات إقليمية ومنها أيضاً ما تناول تفصيل التفاعلات القطرية (سعد:1987: 120)، وعلى الرغم من الاتفاق الخاص بتأكيد الدور الذي لعبه التكوين السياسي التاريخي للأمة في خلق هذه الأقليات ذات الروافد المتنوعة (الدين، العرق، اللغة..الخ) وكذا حيوية المسألة برمتها، إلا أنها كانت - وما تزال - مثاراً للجدل أو بالأدق أحد ركائز الاختلاف بين النظم السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، فمع ثبات نظرية الثقافة المؤكدة للتفاعل بين الثقافة الفرعية والثقافة الكلية وما يحكمه من نقاط اتفاق وتنوع شأن الأقليات والأغلبية، إلا أن طرح الممارسات السياسية والانتقادات الموجهة إلى القوانين التنظيمية لتفاعل الجزء والكل قد أدى إلى العديد من المناقشات التي أضفت هذه الحيوية.

ودون النظر إلى تفاصيل هذه المقولات فإن حالتي الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية محل البحث تؤكد بفعالياتها وجود وشائج واضحة تثبت بانعكاساتها أن الدور السياسي للأقليات يعاني من الدلالات الخاصة بالمواطنة المنقوصة، فليس هنا الاختلاف في الدرجة فقط بل يمتد إلى النوع أيضاً، وهذا الأخير يأتي بفعل تنوع تكوينات هذه الأقليات وكذا اختلاف آليات التفاعل بين الأقلية والأغلبية، ليكون التساؤل المثار هنا ذا علاقة بالعدالة من عدمها فيما يتصل بالشعور

بالمواطنة والهوية، وما إذا كان الخارج يحاول بالفعل استخدام هذه المسألة من أجل ضمان ولاء النظم السياسية، فالإجابة الخاصة بذلك تستلزم الوقوف على الشواهد الدالة على مدى توافر حقوق الأقليات بدءًا من الشعور لدى الجماعات ورد فعل الأغلبية حتى الممارسات السياسية والتمتع بالحقوق المدنية.

فبالنظر إلى الأردن فإن العلاقة بين مواطنيه واللاجئين الفلسطينيين وتحولاتها نحو عدم المساواة أفرزت شعوراً لدى الأخيرين بعدم المساواة وتحولهم التدريجي نحو ممارسة الأقلية من الناحية السياسية (قاسم:1999: 27)، وإن كانت هذه الوضعية قد تجلت مع أزمة أيلول/ سبتمبر 1970، إلا أنها اتضحت فيما بعد بسبب فعالية العديد من التوجهات الاقتصادية وتحجيم الامتيازات وندرة فرص المشاركة السياسية (قاسم:1999: 21). وبالاتجاه نحو حالة المجتمع الفلسطيني فيمكن التأكيد على أن الفئات كافة تشعر بأنها أقلية داخل أراضيها على الرغم من الانطواء على تاريخية واضحة، ليس من الناحية العددية ولكن من الناحية السيكولوجية، ساعد على ذلك الإجراءات التي يتخذها الاحتلال الإسرائيلي، بل ويمتد الأمر أيضاً على الشعور بالمواطنة المنقوصة للجماعات الفلسطينية على المستوى القومي العربي.

خامساً: التواصل من خلال الشرعية والعودة لدور الخارج:

ترتبط مناقشات المجتمع المدني بالعلاقة القائمة بين الثقافة السياسية من جهة وبين السلطة ومجتمع من جهة أخرى، وكلاهما يمثل مبرراً لطرح تساؤل مؤداه: هل السلطة في المجتمعين محل الدراسة تعد قوية ومتماسكة أم أنها تقف عكس ذلك من حيث الأداء والإنجاز على المستوى المحلي والدولي؟ بمعنى آخر إلى أي مدى تعبر السلطة بمؤسساتها الرسمية عن طموحات وآمال مجتمعاتها؟ ولا شك أن الإجابة على هذا التساؤل تعد الوظيفة الأساسية للمؤسسات غير الرسمية في ضوء مقياس أساسي تتلخص مفرداته في مقولتي حقوق الإنسان والديمقراطية.

وبالنظر إلى وضعية النخب في كلا المجتمعين يمكن التأكيد على تواصلها الزمني واستمرار مكانتها ليظل البحث قائماً فيما يتصل بالإجراءات التي يتم الاعتماد عليها لضمان هذا التواصل، ويشهد على ذلك عدم السماح بأية حركة لتناوب السلطة (عدا السودان التي تولى الرئاسة فيها خلال العام 1986/85م الفريق عبد الرحمن سوار الذهب والذي تنازل بمحض أرادته عنها، وكذلك محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الذي فاز بالانتخابات

الرئاسية مقابل ستة مرشحين، بعد وفاة الرئيس عرفات وحصل على نسبة 62.3%) أو الاستعداد الذاتي للتنازل عن جوانب سلطوية وإن بدت هامشية، كما يمكن التأكيد على الأبوية التي تمارسها هذه النخب في محاولة لاستحداث مقولات تثبت شرعية مكانتها ووجودها من الأساس، ولكن على الرغم من أن هذه الوضعية باتت مكوناتها قاسماً مشتركاً على المستوى القومي إلا أن ثمة اتفاق على أن تواصل هذا الشعور لا يخلو من تأثير القوى الخارجية وفعالياتها، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي دون الدخول في تفاصيل أولوية أحدهما عن الأخرى، إذ كيف تستطيع هذه النخب حل أزماتها المتوالية على الرغم من افتقادها لمقومات وجود البقاء والاستمرار؟ وبالاتجاه نحو البلدين محل الدراسة يمكن القول أن كلاً منهما حاول– ما يزال– تسيير الأزمات الإقليمية والقطرية بحيث تضفي في النهاية إلى تواصل الشرعية، فعلى سبيل المثال لا الحصر شهد الوطن العربي خلال العقدين الأخيرين العديد من الأزمات بدءاً من الحرب العراقية الإيرانية واتخاذ مواقف مزدوجة في بعض الأحيان، حتى إفرازات الصراعات الأيديولوجية العربية واتخاذ مواقف صراعية في معظم الأحيان بحيث باتت مسألة الحدود واضحة وأصبحت المحصلة النهائية العديد من جوانب ومظاهر الانكسار داخل الدولتين. انطلاقا من ذلك، فقد قام النظام الملكي في الأردن بتكريس شرعيته من خلال الدور البارز في أدارة مؤتمر مدريد عام 1993م وذلك استجابة للطلب الأمريكي بأن تشكل الأردن وفدا مشتركا مع الفلسطينيين لحضور المؤتمر وتشكل الوفد ولكن الإصرار الفلسطيني بالمشاركة بوفد مستقل تم ترتيب ذلك من خلال المفاوضات السرية الأردنية الفلسطينية من جهة والإسرائيلية من جهة أخرى، تكللت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م وذلك بالاستناد على الدور الأمريكي. وبناء عليه فإن هذه المسيرة تؤكد مقولة تواصل الشرعية وعودة لدور الخارج من خلال المحاور الثلاثة التالية:

أولها: المزيد من لعب دور أساسي في الصراعات العربية، إذ كان الملك السابق الحسين بن طلال أحد المصادر الأساسية لتحقيق التقارب العربي.

ثانيها: البحث عن آليات إيجابية للتفاعل مع المجتمع على حساب أزمة العراق وإيران سواء في شكلها ألصراعي العسكري أو التنافس الأيديولوجي.

ثالثها: ضمان استمرار شرعية النظام من خلال المزيد من التبعية لنموذج غربي بمفرداته السياسية، وفي سبيل تحقيق أهداف هذه المحاولة من خلال هذه الوسائل شهد المجتمع المدني العديد من الأزمات الدالة على تدني ممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بمكوناتها الأساسية

والثانوية، إلا أن حل هذه الأزمات اعتمد على تغيير حكومات متوالية واللجوء إلى الخارج لتحقيق درجة ما من الإشباع الاقتصادي من خلال المعونات والديون الخارجية أيضا.

أما عن المجتمع الفلسطيني فإن التحولات السياسية جاءت جذرية إلى حد ليس قليل فبدءًا من محاولة تحقيق ثقافة السلام لكي تحل محل مقولة الكفاح المسلح حتى البحث عن قوانين منظمة لجمع شتات الفصائل الفلسطينية في الداخل والخارج، لم تخل المسألة برمتها عن دور فاعل للخارج بدوائره المختلفة (الإقليمية/العالمية) لكي تكون عامل ضامن لشرعية السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة والحفاظ على التوازن الأيديولوجي على الصعيد المحلي من جهة أخرى. كما توجد مبررات واقعية لذلك منها عدم وضوح الدور القومي في كليته، والذي أصبح يتعايش ازدواجية على مستوى النظم دون الامتداد نحو الجماهير، وعدم توافر مقومات اقتصاد وطني يمكنه المحافظة على إستراتيجية الاعتماد على الدول المانحة التي تحاول فرض شروط ذات علاقة بالوجود ذاته.

سادساً: أشكال الوعي: العوامل الأساسية المؤثرة:

ثمة اتفاق عام على أن الوعي السياسي يمثل الشرط الأساسي لإمكانية تطبيق الأهداف الخاصة بالمجتمع المدني، كما يعد الشرط الوحيد أيضاً لإمكانية بلورة مؤسسات هذا المجتمع، فالوعي في أبسط معانية هو مجموعة الأفكار والمعتقدات والقيم التي تعكس الواقع السياسي والاجتماعي وما ينطوي عليه من مكونات أساسية لوجوده، ولكن الممارسات السياسية في الوطن العربي عامة وفي الأردن والسلطة الفلسطينية محل البحث بصفة خاصة تشير إلى أن هذه المسألة تظل نموذجاً مثالياً وإطاراً مأمولاً في إطار فعالية عوامل الانقسام من جهة وعدم توافر الشروط الأساسية اللازمة للوصول إلى هذا المعنى من جهة أخرى، وإن كانت إشكالية الوعي وعلاقتها بالإيديولوجيا قد مثلث - وما تزال - ركناً أساسياً في أدبيات علم السياسة وسسيولوجيا المجتمع العربي بوجه عام.

أياً كان الأمر من تفاصيل الوعي فما يمكن قوله أن مفرداته المتمثلة في الإدراك والوجدان والسلوك على مستوى الحياة السياسية والاجتماعية في الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية تؤكد بشكل أو بآخر الميل نحو الانفعالية الآتية بسبب غلبة الوجدان والغياب المقصود لعدد كبير من الإدراكات السياسية والاجتماعية، فبالإضافة إلى محاصرة الوعي القومي بفعل آليات التهميش من جانب الخارج فإن الأمر على المستوى القطري يزداد حدة بفعل الهوة بين من

يصنع الوعي وبين من يتعايشه، أو بالأحرى بين السلطة ومؤسساتها الاقتصادية والثقافية - والتربوية أيضاً - وبين الأغلبية العددية من الجماعات، ويمكن التأكيد في نفس الوقت أن انعكاسات هذه الهوة وتراكماتها قد أفرزت مظاهر عديدة دالة على نمو حركة الوعي السياسي والاجتماعي إلى حد ما داخل الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية دون وجود فروق نوعية إلى حد كبير، ومن بين هذه المظاهر:

- ظهور مؤسسات غير رسمية تحاول بث روح التسامح على الصعيد المجتمعي، في محاولة دائبة ونشطة للتوفيق بين الرسمي وغير الرسمي، إلا أن السماح (أو بالأدق الترخيص) لهذه المؤسسات بممارسة نشاطاتها داخل المجتمع المدني تختلف درجاته بين قطر وآخر، فمنها ما يشهد انفتاحاً غير منضبط (السلطة الوطنية الفلسطينية) ومنها ما يحاول تقنين هذه التراخيص والتحكم في المسارات البحثية بدعوى الحفاظ على المصلحة العامة (الأردن).
- ظهور العديد من الحركات ذات الطابع الديني للتأثير في المجتمع المدني والكشف عن بعض آليات تزييف الوعي، إلى جانب توضيح بعض الحقائق الخاصة بالتراث من جهة والمعاصرة من جهة أخرى، وتنطوي هذه الحركات على أبعاد تاريخية كما تميزها القدرة على الانتشار بفعل المشاركة في العبادات، فكثيراً ما استخدمت المساجد في تشكيل رأي عام ضاغط، إن لم يكن يسمح بالتغيير الثوري الجذري فيتيح في بعض الأحيان التعديل الإصلاحي للمؤسسات السلطوية.
- تجديد حركة اليسار في ضوء التحولات السياسية والاقتصادية العالمية، ساعد عليها بلورة إرادة ذاتية لدى هذه الحركة للتجديد من الداخل والاعتماد على النفس، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد استطاعت القوى الوطنية ذات التوجه التقدمي الأردني التأثير على عدد من الفئات السياسية الممثلة للجماهير من خلال ممارسة فعالية مجتمعية لعدد من الجمعيات غير الحكومية (موضوع مقاومة التطبيع نموذجاً).
- الأيديولوجيا العملية التي تنطوي عليها الجماعات الإسلامية في الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد عكست نوعية الحياة ومدى إشباع الحاجات كمفهوم وممارسة تلك الهوة بين من يملك ومن لا يملك، والدال عليها انهيار الطبقة الوسطى وانقسام هذه المجتمعات إلى أقلية عددية تنطوي على استهلاك تفاخري ومظهرية فجة مقابل أغلبية تبحث عن الكساء والغذاء والدواء (عبد المجيد:2000:ص14)، ومع تراكمات هذه الأيديولوجية أصبحت الجماهير تدنو من تلك الجماعات ذات الاتجاه الديني وخاصة الحركات الإسلامية، التي تقوم بتقديم الخدمات

المادية والمعنوية للمواطنين كلجان الزكاة والمراكز العلاجية ذات السعر الرمزي، بالإضافة إلى ما تحدثه هذه الحركات داخل الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية من اتصالات تاريخية ومحدثة كمحاولة لرسم أيديولوجية عملية بديلة، مع اختلاف التقييم بين توجيهاتها نحو السلطة أو نحو المجتمع الجماهيري المحكوم.

رابعاً: المهام الأساسية لمؤسسات المجتمع المدني في ضوء التغيرات الحالية:

من خلال تحليل العلاقة بين النظم السياسية ومؤسسات المجتمع المدني يتضح وجود علاقة عكسية إلى حد ليس قليلاً بين هذه النظم في كل من الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، وبين مؤسسات المجتمع المدني، فمع ظهور وبلورة فكرة المجتمع المدني كمؤسسات وليس كممارسة فعلية بدأت النظم السياسية تشعر بوجود تغير اجتماعي ما قابل للتطور واتخاذ الوعي السياسي مناحي أخرى غير مأمولة، وبالتالي صاغت عدداً من القوانين يتم بموجبها تحجيم هذه الحركة والتحكم في مساراتها نحو المجتمع، إلا أن ثمة تغيرات محلية وعمالية ذات فاعلية مجتمعية تشير إلى ضرورة تبني الديمقراطية فكراً وممارسة والحفاظ على حقوق الإنسان، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- زيادة عدد المؤسسات ذات العلاقة بالمجتمع المدني، منها ما هو قطري وقومي ومنها أيضاً ينطوي على تأثير عالمي واضح.
- الانفتاح الثقافي وبلورة نموذج محدث يتم بموجبه إمكانية الالتقاء حول وظائف أساسية على مستوى عالمي، وتتجلى فعالية هذا الانفتاح من خلال وسائل نشطة منها ما هو سياسي واقتصادي ومنها ما هو ذو أبعاد ثقافية وأمنية أيضاً.
- تنشيط الحركات الإرثية في عموميتها على المستويات المحلية مع إمكانية الاتصال فيما بينها، وإن كانت هذه الحركات تستند على قوى تاريخية إلا أنها تنطوي في نفس الوقت على مرونة فكرية تؤكد تحديث مقولاتها واستقرار جوانب ذات علاقة بالواقع الجديد (المعاصر).
- بلورة حركة نسائية بهدف الوصول إلى النهوض بوعي المرأة الذاتي وتوضيح أهمية مشاركتها السياسية مقابل الخروج من مفردات الدور التقليدي.

الخاتمة:

في ضوء تشخيص حالة المجتمع المدني كممارسة فعلية في المجتمعين الأردني وفي السلطة الوطنية الفلسطينية، مع عدّ عدم الاختلاف النوعي فيما بينهما من جهة وعن بقية البلدان العربية

من جهة أخرى، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة شائكة بين المؤسسات والنظم السياسية المستندة في شرعيتها بالخارج، سواء في التاريخية منها أو رسم العلاقات المعاصرة في كلتا الدولتين. ففي ضوء ذلك فقد أصبحت هذه التغيرات (وغيرها) المهام الأساسية التي يجب على مؤسسات المجتمع المدني أن تكون واضحة، سواء في فرديتها أو في مجموعها على المستويات القطرية والقومية، والعالمية، ولما كان هذا الدور يتسم بالكلية فإن أدائه بصورة إيجابية يتوقف على شروط تنظيمية داخل كل مؤسسة وأيضاً تحديد هويتها تجاه المجتمع من جهة والسلطة من جهة أخرى، مع محاولة التحاور الخلاق فيما بينها، **ويمكن تلخيص هذه المهام فيما يلي:**

1. بث الوعي السياسي اللازم للتفاعل مع مسألتي الديمقراطية وحقوق الإنسان.
2. تفعيل دائرة علاقاتها بالجماعات الاجتماعية التي تنطوي على احتياجات خاصة، سواء سياسية أو اقتصادية.
3. توضيح القوانين السلطوية للجماهير مع إضفاء الجانب الشرعي لها، بمعنى آخر تنمية الوعي في جانبه القانوني بهدف خلق علاقة إيجابية بين الفرد والمجتمع.
4. استحداث الدور الفاعل للحركات الدينية بحيث تتماشى مقولاتها مع مواقف عصرية وتقديم تحليلات موضوعية غير متطرفة.
5. محاولة توظيف الإمكانيات الاقتصادية والكشف عن جوانب هدرها من خلال الفساد وصناعته ومظاهره الأساسية.
6. تحديث المؤسسات التعليمية بحيث تعبر مناهجها الدراسية عن معطيات العصر والتفاعل مع الظروف النوعية.
7. بلورة علاقة واضحة مع المؤسسات الحكومية بحيث تدفع هذه العلاقة إلى الوصول إلى رفاهية المجتمع وعناصره الأساسية التي يتشكل منها.
8. العمل على تعديل النصوص القانونية التي تنطوي على ممارسة بديلة تتيح للجماهير مشاركة فاعلة وتأثير مباشر في صنع القرارات السلطوية وتطبيقها.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. إبراهيم، سعد الدين "وآخرون": (1988) المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

2. إبراهيم، سعد الدين: (1981) الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والتسوية المستحيلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
3. أبشر، مهدي المأمون: (1983 أكتوبر) التكوين الثقافي والحضاري للسودان ووادي النيل: مجلة الثقافة السودانية، الخرطوم، مصلحة الإرشاد، العدد 120.
4. أبو عمرو، زياد: (1995) المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، القاهرة، مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية (بالاشتراك مع دار الأمين)، ط1.
5. أحمد، أحمد يوسف: (1985) الصراعات العربية ــ العربية 1945 - 1981 - دراسة استطلاعية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
6. ألبرغوثي، أياد: (1995) النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية، في مواطن: إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي ــ رام الله.
7. الأيوبي، نزيه نصيف: (1989) الدولة المركزية في مصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
8. بركات، حليم: (1984) المجتمع العربي المعاصر - بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
9. بركات، حليم: (2000) المجتمع العربي في القرن العشرين - بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
10. الجابري، محمد عابد: (1980) نحن والتراث - قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى.
11. حتى، ناصيف يوسف: (1988) القوى الخمس الكبرى والوطن العربي - دراسة مستقبلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
12. حمدان، جمال: (1999) شخصية مصر - دراسة في عبقرية المكان، القاهرة، دار الهلال، الطبعة السادسة.
13. الحوراني، هاني: (1996) التجربة الديمقراطية في الأردن بين التطلعات والمعوقات، في: مواطن: إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وقائع مؤتمر القاهرة المنعقد في الفترة 2/29 إلى 1996/3/3.
14. الرميحي، محمد "وآخرون": (1998) العولمة وقضايا الهوية الثقافية، ملخص لأوراق العمل المقدمة للمؤتمر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 16 - 18.

15. زايد، أحمد: (1981) علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، الطبعة الأولى.
16. زكريا، فؤاد: (1982) العرب والنموذج الأمريكي، القاهرة، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى.
17. سلامة، غسان "وآخرون": (1982) السياسة الأمريكية والعرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
18. سلامة، غسان: (1987) المجتمع والدولة في المشرق العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
19. شرابي، هشام: (1992) النظام الأبوي في المجتمع العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
20. عبد المجيد: شكري: (1995) الوعي الاجتماعي العربي في إطار نظرية التبعية، دراسة ميدانية في ضوء التحليل السوسيولوجي للعلاقة بين المثقف والسلطة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.
21. عبد المجيد، شكري: (1996) التكوينات الاجتماعية في السودان - تحليل سوسيولوجي للأصول العرقية والانقسامات الثقافية، القاهرة، دار الكوثر.
22. عبد المجيد، شكري: (2000) المشكلات الاجتماعية - تحليل سوسيولوجي لمشكلات المجتمع الفلسطيني، غزة دار المنار، الطبعة الأولى.
23. عبد المجيد، شكري: (إبريل 2000) التعددية السياسية في فلسطين بين التكاملية والتنافرية - غزة، معهد كنعان للدراسات الإنمائية.
24. عبد المجيد، شكري: (صيف 2000) فقراء غزة - قراءة سسيولوجية لواقع معاش، مجلة كلية الآداب - جامعة المنوفية، العدد 45.
25. عبد المعطي، عبد الباسط "وآخرون": (2000) النظرية الاجتماعية - المفهومات/ الاتجاهات/ الرؤى، غزة، دار المنارة، الطبعة الأولى.
26. عوض: طالب: (2000) التحولات الديمقراطية في الأردن 89 -1999، مواطن، سلسلة أوراق بحثية، الطبعة الأولى.
27. غرامشي، أنطونيو: (1991) دفاتر السجن، ترجمة فاضل جتكر، دمشق، دار كنعان للدراسة والنشر، الطبعة الأولى.

28. غسان سلامة: (1987) نحو عقد عربي جديد - بحث في الشرعية الدستورية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.
29. الفقى، مصطفى: (1984) المثقفون والسلطة، القاهرة، دار سينا للنشر، ط1.
30. قاسم، أنيس:(1999ربيع) العلاقة الأردنية الفلسطينية بعد رحيل الملك حسين، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 38.
31. محمد، محمد على: (1984) أصول علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الرابعة.
32. مرسي، فؤاد: (1976) هذا الانفتاح الثقافي، القاهرة، دار الثقافة الجديد، ط1.
33. مسعد، نيفين عبد المنعم: (1987) الأقليات في الوطن العربي، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الأولى.
34. النقيب، خلدون: (1985) بناء المجتمع العربي - بعض الفروض البحثية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 28، عدد 79.
35. هلال، علي الدين ومطر، جميل: (1986) النظام الإقليمي العربي - دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 5.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

36. B. Bertrand: **Sociologie Politique** (Paris Presses Universities de France, 1975
37. Hegel: **Principes de la Philosophie du Driot**, Trade. Robert Derathé, Ed Vrin. 1975 Paragraphe
38. Thomas Paine: **The Right of Man.** Part I (1791) ed. Bruce Kuklick, Cambridge University Press. New York, Sydney 1989.